دراسة في التنمية السياسية
بين الطرح والمعالجة

د. ميلود عامر حاج

إن أول ما تعتني به التنمية السياسية هو الدولة ومدى تموقعها في المجتمع من حيث ما تحمله من مشروعات وما تقطعه من أشواط في مجال البناء بهدف التغلب على التبعية الاقتصادية من خلال ضبط حالة المجتمع وفئاته التي تحكمها. علما أن الحديث عن الدولة والدولة الوطنية متوقف على ماهية السياسة التي تأخذها الدولة على عاتقها من حيث التأسيس في الوعي السياسي الذي يصنعه التاريخ وما تجرأ على تقديمه النخب السياسية على اختلاف أفكارها ومشاربها. إلا أن الدولة ليست كلا متكاملا من وجهة نظر مؤسساتية، وبالتالي فهي إطار جغرافي ومولود نفسي وصنيع قانوني ووزن سوسيولوجي ومعلم ثقافي تساهم في بلورته المجتمعات المتحضرة التي قامت وعرفت ما علاقاتها بالتاريخ؛ بمعنى أن تعي علم اليقين بأن وجودها مثمر ومعول عليه كثيرا عند الأمم والمجتمعات. لذا يكتسي طابع الدولة مكانة مهمة عند الشعوب خاصة تلك التي ما زالت تساهم في بناء أدوارها خدمة وقضايا العصر والعالم. إن الدولة تنم كذلك عن وعي سياسي راق جدا من حيث التحضر والمدنية لأنها بناء كلي ومتكامل من حيث الإسهامات الجادة التي يقوم بها المجتمع أو تنحدر منه. لذا فالعمل السياسي يتماشى وطموحات الدولة ومضامين السياسة من خلال ما تساهم فيه الخدمة والقضايا المطروحة التي تقوم عليها السياسة. وبهذا تحاول التنمية السياسية أن تنفرد هي الأخرى بمشكلة من المشكلات المطروحة على المجتمعات خاصة النامية منها والتي لم تعرف بعد عملية النهوض أو حركة الإقلاعة Tack off وما يحمله الواقع من تحولات عميقة وما حققه الماضي من مكتسبات وإنجازات ما زالت مرتبطة بالمستقبل المنشود.

كما تختلف الأشكال والأنساق في تحديد الوظيفة السياسية نفسها التي بإمكانها الوقوف عند حالتها خاصة عندما يتعلق الأمر بقضايا المجتمع وتحولاته المرتقبة.

وقد يصعب مبدئيا تحديد ظاهرة التنمية السياسية كونها تقوم على عوامل متعددة بحسب طبيعة الدول والمجتمعات شريطة تحقيق بعض الأهداف والغايات. وإذا كان الطابع الجغرافي له دور رئيسي في تحديد عملية التفاعل بين الإقليم والشعب والسلطة، فإن مكانة الجغرافيا قد تلعب هي الأخرى دورا رائدا لا من حيث الفقر والغناء فحسب كون أن البعد الجغرافي يحدد من رسالة الدولة جيبوليتيكيا كطرح قابل لتفاعل الدولة والمنطقة معا. أما الطرح اللغوي فكثيرا ما يراهن عليه أساسا لأنه لا يخلو من الأهمية بمكان باعتباره فرعا من فروع التنمية السياسية، يعمل على صقل الوعي وتحسيسه بالمخاطر والأخطار تجاه هذه القضية أو تلك من جهة، فهي تعد بمثابة الأرضية التي تعمل على معالجة ما يمس الوجود السياسي من خلال الإرث اللغوي المتعامل به في اعتقاد كل من هينتوغتون ودومينياز Huntington+ Dominez من جهة أخرى.

فضلا عن أن المقصود من التنمية السياسية هو ذلك الإطار الذي لا يخلو بدوره في المعادلة (تقدم / تخلف = هيمنة تبعية /) كونه يساهم في ترتيب الانتقال من حالة إلى حالة أكثر نضوجا ومسؤولية بحسب ما يرتضيه النظام السياسي سلفا على أن يكون من أحد أبنيته وذلك ليس لمطالب المجتمع وحده، بل بقدر ما تراه الطبقة الحاكمة أو النخبة السياسية ما يضمن الأمن والاستقرار والتعبئة والتخصص والإنجاز. أما البعد الوظيفي وعلاقاته بالنظام السياسي الذي يطمح بدوره إلى ربط مثله وأحلامه بخطوات المجتمع ومطالبه، بمعنى تأسيس إطار واع يقبل بالتحديث كهمزة وصل (الأحزاب السياسية)، ما تقوم عليه الوظائف من خلال ما تحققه من إيجابيات وسلبيات. لأن النظام السياسي نفسه هو الطرح الغالب في اللعبة كونه يقوم على ترتيبات ومخططات تحدد بموجبها معنى التحديث السياسي الغالب.

من المعروف أن التنمية السياسية تعتبر أحد المجالات التي تشكل بدورها النسق السياسي لمعالجة قضية التحديث السياسي من خلال ما تطرحه من مشكلات وما تحده من معضلات والتي تعد من مهام الدولة وقضيا المجتمع. الأمر الذي سيعطي دفعا كبيرا لمجال القوة السياسية في التأكيد على النسق السياسي الذي يرمز بدوره إلى مدى كفاءته وقدرته لا في مواكبة العصر فحسب، بل في معالجة ما يعوق مساره حاضرا ومستقبلا. لذا فالتنمية السياسية ليست رفعا للتحديات فقط التي تمليها ظرفية زمنية عن أخرى، بقدر ما هي تنسيق في الجهود وتوضيح للرؤى فيما يضبط مكانة القوى السياسية في البناء وتوزيع الأدوار. وكثيرا ما تمس التنمية السياسية بناء الدولة أو إصلاح مؤسساتها وفقا لمعايير العصر وتحولاته والتي تتماشى مع التنمية

الإدارية والقانونية لكي تساهم هي الأخرى في بناء سرح الدولة كقيم يتم تغلغلها في مجالات مختلفة ومتنوعة تنم عن إحكام قبضتها على مجريات السلطة. كما تشمل بالمقابل نزوعا نحو العملية الديمقراطية التي توليها وظيفة الدولة قسطا كبيرا من خلال أداء المواطنين لدورهم والتزامهم اللامشروط في تحديد القرارات التي يمكنهم المشاركة فيها سياسيا عن طريق ممثليهم. ولا غرو أن التغير الاجتماعي يقوم على إعطاء مكانة للتنمية السياسية بواسطة التنشئة والتعبئة كأحد المؤشرات التي يقوم عليها كل نظام سياسي في حشد للطاقات وتحسيس للطبقات على خلفية الوقوف على ما قطعه وما ينبغي عمله. لقد تعمل التنمية السياسية على المساواة العامة والمشاركة السياسية للديمقراطية بهدف تحقيق المشاركة والإنجاز والعمومية والأداء شريطة التخلي عن الصور الخاصة ذات الإسقاطات العامة كالإثنية والطبقية والمناطقية وغيرها كقيم لا بد من ترسيخها بهدف الخلق من جهود الجميع تقدما للمجتمع.

اتجاهات التحديث في تفسير تخلف العالم الثالث:

ترتبط عملية التحديث بحتمية التغير بدءا من القرن التاسع عشر كما أشار إليه بوك Book بهدف تحقيق توازن، أي بين ما تقتضيه حاجات الإنسان وقدرات المجتمع الذي ينتمي إليه. هذا ما يجعله يدعو إلى ربطه عن طريق التطور العلاقاتي في تحقيق النقلة النوعية التي تدعو إليها المجتمعات خاصة الصناعية منها على وجه التحديد. ومن ثم تطورت نظرية التحديث بعدئذ في بداية الستينات من القرن الماضي على أيدي علماء الاجتماع أمثال تالكوت بارسونز Talkot Parsonz، ليرنر Lerner، سميث Smith، سملزر Smelzer، هوزيتلر Hozitliz، روستو Rostow، ماكليلاند Maklellend... ومن هذا المنطلق ارتبط توجه السياسيين على أن يتم التفكير بحالة العالم الثالث تجاه ظروفه الاقتصادية والاجتماعية بهدف تحقيق تنمية منشودة. إلا أن موضوع التنمية الشاملة يختلف باختلاف ظروف الدول وتباين النظم وتعدد المرجعيات المذهبية كونه أساسيا في تحول كل دولة قادرة أم لا في التأكيد على وجودها انطلاقا من هذا التوجه. إذ لا يمكن ربط التحديث بالتقليد، إن لم يكن الفرد النامي قادرا على فك هذه المعادلة بحيث إن التصنيع يدعو إلى ذلك، كونه يمس البنيات الاجتماعية والأطر الثقافية Structures sociales et cadres culturels لأي مجتمع كان. كما لا يمكن التغافل عن الفلاحة كونها متمخضة عن فكرة التصنيع نفسها لا من حيث التعامل مع الأرض فحسب، بل في كيفية استخدام مواردها واستغلال خيراتها الباطنية. من هذا الأساس جاءت فكرة التحديث تدعو كقيمة إنسانية متأصلة من حيث علاقة الإنسان بالطبيعة وما ينجر عنها من تهيئة

للظروف والوسائل والإمكانات التي يسيطر عليها الإنسان نفسه من خلال التعامل معها بمفرده ولصالحه.

علما أن التنمية المراد تحقيقها من قبل الفرد النامي هو تخليه عن ما يعوق مسار التحول المرتقب خاصة الفكري والسياسي والثقافي لما يبني العلاقة بين الحاكم والمحكوم. إن صيغة هذا التوجه تعد من الأهمية بمكان.

من خلال ما يطرحه من إشكالات وما يتوصل إليه من حلول شافية. إذ لا يمكن للتحديث أن يكون مشروعا خالصا بدعوى ربطه بإملاءات الآخر كذلك، لأن التصور الداخلي كثيرا ما يتطلب وقتا وجهودا وأجيالا في صياغة رؤى واستراتيجيات تقوم على الإنسان ومن أجل الإنسان وبالإنسان. لأن الحراك الفلسفي في طبيعة الوعي والوعي المنتظر هو نقيض الواقع نفسه من خلال بناء لمستقبل هادف يتوجب رجالات (نخب) والتزامات (قوانين) وتضحيات (مشروعات). لأن بناء المجتمعات وقيام الدول يعني النهوض بقضية المصير أولا والمرتبطة بالبعد الحضاري ثانيا. فكل ما صاغه العلماء الأمريكان للعالم الثالث لا يعني قط وصفة طبية للعالم الثالث ولكل مجتمعاته. لأن المعركة في هذا الصدد يراد لها الطمس من داخلها إن لم نقل احتواءها في العمق. لأن أوربا راهنت على نفسها في خلق هذا الإرث المزدري لاستعمارها لشعوبه، بينما الأمريكان أرادوا أن ينظروا إليها وكأن الجسد والروح الناميين ما زالا تحت رحمة الآخر. لأنه ومن هذا المنطلق تحدد أهمية التنمية وذلك ليس ما يدعو ضدها بهدف إفشالها أو ربطها بالتخلف على المستوى البعيد المدى.

هذا ما يدعونا إلى التلميح إلى التنمية الإنسانية لا من حيث التأكيد على وجودها كفلسفة فحسب، بل من حيث المبدأ والقيمة وما سيطرتهما على التوجه الغالب رسميا. ومن هذا الإطار تتأكد مكانة وفعالية التنمية البشرية في المجتمع الواحد بناء على تكامل العوامل وتضافر الجهود وتناسق السياسات بجعل الإنسان محل التحول وليس ضد التحول المرتقب الذي كانت وما تزال تأخذه الحكومات المتعاقبة في الدول النامية والمقدرة بملايير الدولارات، لكن دون فاعلية في البرمجة والتأطير والتنمية الشاملة. كما يكتسي طابع التنمية الإنسانية مدى قدرة ورقابة الإنسان هذا سواء كان حاكما أم محكوما في إطار طرح تبادل الرؤى والخبرات والتجارب ما يضمن هذه الإقلاعة من خلال ما تحققه وما تطمح في الوصول إلى تحقيقه عن طريق الإنسان والتنمية الإنسانية: "ولتحقيق نجاعة وفعالية التنمية الإنسانية يجب توفير العديد من الشروط ومنها:

1. بناء منطق تلازمي بين حقوق الإنسان (المصدر المعياري) والقانون (الآليات

الضامنة) من أجل تحديد كيفية تمكين الإنسان – المواطن من حقوقه العالمية المتكاملة والإنسانية.

2. إنشاء فلسفة حكم قائمة على تمكين فعلي للمشاركة السياسية الديمقراطية التي تفرض قواعد وضوابط للحكم الصالح واللاغي للفساد وتبديد الأموال العمومية.

3. بناء منطق قائم على الجمع بين ظروف التمكين الحر للإنسان- المواطن مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة الحفاظ على حقوق الأجيال اللاحقة في العيش وفي الموارد غير المتجددة مفهوم (جيلنة التنمية).

4. ضرورة تطوير رشادة بيئية مانعة للتلويث ولتسميم الماء والأرض والهواء...

5. ضرورة الحفاظ على الماء الذي سوف يعود في أقل من 20 سنة مادة نادرة قد تقع حولها النزاعات والحروب [1].

وإذا كانت التنمية تعني عملية اطراد لمحتوى السياسة بكل أبعادها والمتمثلة في شكل رؤى وبرامج حكومية، فإنها تصور لسلوك راق جدا من قبل الأفراد والجماعات. لأنه لا توجد وصفة تنموية قائمة في حد ذاتها إلا أذا تم الاعتناء بالفكر التنموي من قبل العلماء والأخصائيين والخبراء أنفسهم شريطة عدم الاحتكاك أو الذوبان في التجارب الأجنبية، لأنه تقليد لصيرورة التنمية نفسها والعاجزة عن صياغة آلياتها وديناميتها. علما أن التنمية تعني التخلص من قبضة الآخر تحت وقع التحديث نفسه الذي لا يرى في التقليد عارضة أو حشوا لقدرات المجتمع وتحولاته. وفي هذا لا يمكن أن نغفل عما توليه التنمية نفسها من علاقات وصلات للمجتمع الذي تتمخض عنه بحكم أنها قادرة أو عاجزة على حد سواء عن التناغم والتوافق وليس على التنافر والتباعد بين الطموحات والوسائل، الإمكانات والغايات... لقد بات لزاما على الدول المتخلفة أن لا تتصارع مع غيرها من الدول المتقدمة عن حظوظها في التنمية وعن الفوارق المفصلية منها البنيوية والهيكلية التي تفصل بعضها عن بعضها الآخر في غياب السياسات الكفيلة التي تنطلق من وإلى المواطن والإدارة العمومية، والنمو والعدالة، والتنشئة السياسية والديمقراطية... لأن درجات النمو ومؤشراته تقاس عن طريق العمل والتعليم والصحة والدخل في تحديد مؤشرات التنمية في الآجال القريبة والبعيدة المدى. كما لا يمكن للدول المتخلفة أن تبقى رهن سياسات التكالب والإخفاق نظرا لما تحمله من معان وانزلاقات قد تعمق خناق التخلف وتدعو إلى التطرف في اتخاذ القرارات.

لقد تذهب معظم الدراسات المتخصصة في التنمية السياسية وبناء على كل ما قامت به كل من أندونيسيا، بورما، الهند، غانا ودول أخرى على يد كل من Goldmen Weiner، Pye، Apter وغيرهم كثيرون إلى

القول خاصة في مجال الجيش والبيروقراطية والدين خاصة بعدما تأكد بأن الإفلاس الديمقراطي يعود إلى فقدان القيمة السياسية نفسها في هذه المجتمعات بمعنى أن السياسة لم ترق بعد إلى مصاف ما هي قادرة على خلق الانبعاث والتطور والنضج. لأنه في خارج السياسة (خارج نطاق الدولة) كمؤسسة قوية، وما يرتبط بالاتجاه أو بالاتجاهات السياسة غير قادرة على بناء الدولة وتطويرها قياسا بالتخلف الاقتصادي الذي يعوق بدوره البعد الوظيفي للنموذج البنيوي. علما أن السياسة ليست مجرد خطب وبروتوكولات بقدر ما هي عمل جاد يتماشى والقرار ووحدة المصير والانبعاث الحضاري في العالم. وما يزكي هذا الترياق هو البعد الاقتصادي كظاهرة قابلة للإبداع والابتكار كونها تقوم على حسابات رياضية وتكتيكات نقدية حيث الحصول عليها يبقى متوقفا على ما يحققه فائض القيمة انطلاقا من المؤسسة وما مدى الفرد فيها وأثره عليها.

1. مشكلات التحديث: بين المبدإ والمشروع:

يشكل التحديث Moderization عاملا أساسيا في تحول المجتمعات من خلال ربطها بمصائرها كونها تخضع هي الأخرى لقياسات الدول وبرامج الحكومات. لكن ليس كل الدول وكل المجتمعات قابلة لإحداث هزة أو تحول في بنيتها الأساسية المكونة لها. هل يعود ذلك إلى الفرد أم إلى التراث؟ هل يعود إلى السياسة أم إلى الاقتصاد؟ هل يعود إلى الجغرافيا أم إلى التاريخ؟ هل يعود إلى غياب التقانة أم إلى العلوم؟ هل يعود إلى تأثر الفرد بالخرافة والخزعبلات؟ وغيرها من الأسئلة التي يمكننا طرحها. بمعنى: هل الدول النامية بعد إحرازها على الاستقلال بدأت تواجه إرثا عميقا من التناقضات المتولدة عن حالة السياسات الاستعمارية من جهة، وإفرازات هذه الأخيرة في أنماط تعبوية وأشكال تنموية أخذتها الحكومات المتعاقبة على عاتقها من أجل الحد من خطورتها من جهة أخرى. من هذا المنطلق يصعب تحديدا ربط ما هو كائن بغياب الأصل، كما لا يعني جهل الأصل في غياب مطارحة الواقع واستقراء المستقبل. وما دام الاتهام موجها إلى الدائرة الاستعمارية ضمنيا أو رسميا، فهل الوزن السياسي قادر على تجاوز ذلك في غياب الأطر الفلسفية والآليات الفكرية حول نمط التوجه على خلفية أن الفرد غير قادر على المواجهة الفعلية لواقعه في تحديد مسؤولياته؟ بعبارة أوضح هل الفرد قابل للتعاطي مع واقع يجهله كلية من خلال إعادة النظر في الوعي الزائف إلى تحقيق أبعاد هذا الاستقلال؟ هل سوسيولوجيا المعرفة العلمية تطرقت إلى بناء نظرية الاستعمار؟ وإلى متى نبني أحقية النقد فيما تم تقديمه إلى حد الآن؟ وما مصير الأجيال الآتية فيما تم إعداده إليها؟ علينا أن نعالج فكرة الاستعمار في وعي مزدوج لبناء الدولة

ونجاعة النخب قصد تحديد المصير. لأنه من الأهمية بمكان أن نعطي هذا التوجه ناصيته في البحث والإقبال لأنه من المنطلقات الرئيسية والمنطقيات العلمية التي لا بد من إحداثها في الوعي المشترك.

فالمشكلة ليست في توجيه الاتهام فقط إلى الآخر بقدر ما نستطيع تحقيقه في هذا خاصة عندما نغيب المسؤولية عنا وكأننا نعيش في مبعد عن القانون وروح المسؤولية. هل اتهام الآخر يعدم إقبالنا نحن في رصد دورنا في الوسط الذي ننتمي إليه؟ علما أن غياب سوسيولوجية التنمية ربما هو الذي أحدث هذا الوازع من خلال فقدان الرؤية المتبصرة والنظرة الواعدة لفلسفة التاريخ. لأن التنمية السياسية في مفهومها اللغوي الأعم يعني ربطها بالتحديث، أي ضرورة إحداث إقلاعة: "يعني الاستثمارات في الصناعة وهذا يعني زيادة الأهمية النسبية للقطاع الصناعي من التصنيع زيادة وجهة نظر الدخل والعمالة، ومن ثم تغير الهيكل الإنتاجي من هيكل إنتاجي زراعي إلى هيكل إنتاجي صناعي، يترتب على التصنيع تنويع "diversification" الاقتصاد القومي ومن ثم تقليل الآثار المترتبة على الاعتماد على محصول واحد، بل قد يؤدي التصنيع إلى زيادة الأهمية النسبية للسلع الصناعية المصدرة وبالتالي القضاء على اختلال هيكل الصادرات"[2]. أي بعبارة أوضح هو ربط الانتقال من المجتمع الزراعي والتقليدي إلى المجتمع العصري الصناعي. وذلك من خلال ربط العلاقة انطلاقا من الماضي ببناء العدة وظروفها، أدواتها ووسائلها مستقبلا. لأن العمل يتطلب جهدا كبيرا لا من حيث الدولة فحسب، بل من حيث المجتمع وقدراته في العمل سويا خاصة المجتمع المدني وما يقدمه هو الآخر على شكل علاقات وتصورات ورؤى قابلة للتحقيق لأنها متولدة من رحمه وخادمة له في نهاية المطاف.

كما تنفرد التنمية السياسية من حيث الهدف بجملة من الميادين أو الأهداف التي ترى فيها مكاسب لها كونها تقوم على صناعتها أو إفرازاتها ومنها الديمقراطية، الاستقرار، التنشئة، المشاركية، التعبئة، المواطنة، التخصص، الانتماء، التوزيع، التكامل، العقلانية، العدالة، الحرية والبيروقراطية... الخ. لكن لا بد ونحن ندرس موضوعا من المواضيع المهمة في التنمية أن نتحاشى ما كتبه الغرب عنا. لكننا لسنا مجبرين على الانصياع إليه في مجال التنمية لأنها تقوم على واقع غير واقعه عكس ما ذهبت إليه بعض الأدبيات التنموية التي تناولت الموضوع بعد أن أخفقت في طرحه وتأويله والإحاطة به. من هذا التوجه يراد مبدئيا تسليط الأضواء وتضافر الجهود وبناء السياسات الهادفة، أي من واقع خاص ومنطلق أساسي يقوم عليه المجتمع النامي وصولا إلى معادلة متكافئة بين الدولة والمجتمع وما يرتبط بينهما من زاوية نظر

اقتصادية. لأن صياغة الدولة وإعادة بنائها وترميمها وإصلاحها تباعا للعصر ومتغيراته والظروف الدولية المرتبطة بها (العولمة) من جهة، وتطور المجتمع من أفراد وأفكار ومشروعات... من جهة أخرى، يتطلب صياغة مشروع مهم ومحوري يحفظ الأمن والاستقرار بينهما وما يثري العلاقة الثنائية بينهما، أي ما ينبغي أن يكون عليه الواقع والمستقبل معا.

لأن من مهام التنمية السياسية عدم النزوع إلى الخلف أو إلى الوراء أو الهبوط إلى الحضيض عن طريق ما تمليه الخيارات وتعيره المواقف وتصنعه القناعات. لكن هذا لا يتأتى في غياب النتائج الإيجابية المرتبطة بالإحصاءات – نمو التنمية وتنمية النمو- والتي تراهن دوما على دفع عجلة النمو والأمن إلى التنمية كغاية تزكيها الحركة السياسية أو النظرية السياسية السائدة. لأن الأمر في هذه الحالة يعود إلى طبيعة الإنسان ووعي المواطن من خلال ما يبنيه من قواعد ويصنعه من مواقف وما يبدعه من وسائل يرتكز عليها في تبرير وظيفته التي ينتمي إليها في المجتمع، لأن التطور السياسي مثلا قد يعكس مروره أو استحواذه في أحد الانتماءات الجمعوية أو الانخراط في الأحزاب السياسية. لأن المشاركة السياسية تنمي قدرات المجتمع وتفاعلاته وتثمر طاقاته وقواه في الحياة السياسية للمجتمع. علما أن التنمية السياسية بقدر تناغمها بقدر ما تنازع الأفراد والجماعات نزواتهم وأنانيتهم إلى ما ينبغي أن يكون طرحه في الوسط المجتمعي لإفادة الدولة بإعطائها حيوية الديمومة وحركية الاستمرارية: "يعتبر مفهوم التنمية من أكثر المفاهيم عمومية وشمولية، ويرتبط بفكرة التقدم. وتضمن التغير والتطور من حالة إلى أخرى، ويشغل النمو الاقتصادي عمودها الفقري، فكل من التنمية والنمو يشترطان أحدهما الآخر، فالتنمية عملية تغير نوعي لما هو قائم سواء أكان اقتصاديا أم ثقافيا. بينما النمو حالة تغير كمي: فإن التنمية عملية ذاتية وداخلية مرتبطة بما تفعله تلك البلدان، لدفع العملية التنموية، أي زيادة معدل النمو الاقتصادي، فينعكس ذلك على زيادة الناتج القومي الإجمالي ومتوسط دخل الأفراد، وعمليات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك، إضافة إلى الأوجه السياسية والاجتماعية والثقافية التي ترتبط بشمولية النظر إلى عملية التنمية وتكاملها"[3]. وإذا كان النمو يعني حركة تخص هذا القطاع أو ذاك سواء تعلق الأمر حول الإنتاج وكيفات الوصول إليه في توزيعه وتصديره، فإن التنمية تعد عملية واسعة النطاق بحكم أنها تنطلق من النمو وما قبله مع الإنسان أولا وما يصبو إليه في تحقيقه عبر مجالات متعددة وميادين متنوعة على المستوى المتوسط والبعيد المدى. وعلى غرار الهيئات الدولية التي تناولت مفهوم التنمية، فإن هيئة الأمم المتحدة قد عرفتها بدورها على أنها مجموعة من الوسائل والطرق التي تستخدم بقصد

توحيد الأهالي مع السلطات العامة من أجل تحسين مستوى الحياة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية...

وإذا كان النمو هو العمود الفقري للاقتصاد، فإن الإنسان هو الشريان النابض للتنمية بامتياز، بمعنى علاقة الإنسان بالاقتصاد وما يبنيه من تصورات وما يقيمه من علاقات تقوم أصلا وأساسا على تذليل العقبات والتنوع في الإنتاجات التي تعلن وجودها الفعلي عبر القطائع من خلال الانطلاقات المتنوعة، بمعنى شجب الاتكالية على الآخر وبناء روح الاعتماد على النفس من أجل تطبيق تنمية مستقلة أساسها الإنسان وما يمكنه أن يبدعه في مجتمعه بهدف النهوض به. هذا ما يدعو إلى إنشاء تنمية مستقلة تقوم على الإنسان دون الانبراء لما يعوق مسار التنمية التي يبحث عنها كل مجتمع نامٍ يريد التعبير عن ذاتيته دون ارتمائه في أحضان الآخر عن طريق التقليد أو القبول بالتخلف كمعطى أولي يصعب عليه الخروج منه بسهولة: "وارتبط مفهوم التنمية المستقلة بالدعوة إلى استراتيجية "الاعتماد على الذات" وفك أسر وقيود التبعية للاحتكارات الأجنبية. وتتخلص أهداف واتجاهات التنمية المستقلة بعدد من المهمات الأساسية منها: "- تحرير الإرادة الوطنية ورسم سياسة إنمائية مستقلة ونابعة من حاجات البلد النامي ومتطلبات تطوره اللاحق، وليست من حاجات ومصالح البلدان الأجنبية. - بناء قدرات ذاتية كفيلة ببلوغ التحرر من المعونات الخارجية. - الالتزام "باعتماد متبادل" حقيقي ومتكافئ في العلاقات الاقتصادية الدولية، بدلا من إخضاع الاقتصاد الوطني للمصالح الأجنبية ولاتجاهات تقسيم العمل الرأسمالي الدولي"[4].

إن الديمقراطية كفكرة غير قابلة للتحقيق إلا إذا كان المجتمع قادرا على الإيمان بها كثقافة ووعي واللذين هما متولدان من رحمه. لذا فالديمقراطية تبقى حلما يراد تحقيقه في المستقبل، لأن الواقع غير ديمقراطي بالمرة وهو بالتالي يرجى تأسيسه. لأن الحديث عن التنمية السياسية في هذه الحالة يعني تحديث البنى والأبنية والوعي والأطر (التحديث) مع تأسيس للذات على خلفية البناءات والرؤى والنظرات السياسية (التأسيس) أولا، ثم ما يولده المجتمع من نفسه وما تقبل الدولة على تحقيقه أو هو قابل للنفاذ: إذا فالدولة مؤهلة لخدمة المجتمع إلا إذا توافرت ثمة شروط ودواع قابلة لتحقيق هذه المعادلة أو الطلاق بينهما. كما يحاول أن يربط أصحاب الاختصاص بأن التحديث يمر بثلاثة اتجاهات رئيسية مهمة هي: الاتجاه العقلاني، التخصيص الهيكلي والقدرة. بينما التأسيس الذي تقوم عليه الدولة يكمن في كل من التعبئة السياسية، التكامل السياسي والتمثيل السياسي. وبقدر تناغم هذه الأنساق والسياقات، بقدر ما ينمو البعد السياسي للتنمية قصد إخراج البلاد والعباد مما يرابط على العقول والنفوس من مظاهر

العنف والتمزق والتشرذم ومما يحاك ضد الدولة من مؤامرات وعدم استقرار ودكتاتوريات وغيرها.

إن التحديث السياسي هو مواصفة واقع معين يكتنفه شيء من الخمول والتقاعس والتآكل والانحطاط إلى النشأة والتكامل والتعبئة والتجاسر والحوار. لأنه من العيب جدا أن نقيس الواقع التنموي مقارنة بالواقع الغربي لأن لكل منهما واقعه الخاص وظروفه وملابساته التي مر بها. كما لا يمكننا بأي حال من الأحوال أن نلبس واقع التخلف ثياب التقدم دون معرفة أولية لهذا التخلف وأبعاده التي ينحدر منها. لهذا من الواجب دراسة التخلف قبل الحديث عن التقدم انطلاقا من التاريخ، برامج تربوية، التكوين المهني، التحسيس الجمعي والبحث العلمي... حول المرأة ومكانة القانون والبيروقراطية والمؤسسة الإنتاجية... بمعنى خلق مجال للتقدم ما يتماشى ونهاية التخلف. وبهذا المعنى فإن التخلف في هذه الحالة هو نقيض للتقدم. وما دام التخلف منا والتقدم ضدنا (سلاح الآخر) فإننا مجبرون على الوصول إلى التقدم مع التقليل أو القضاء على التخلف، لأن ما بينهما هو الإنسان الذي هو أساس إحداث التفرقة الجادة والمعرفة المهمة في الفصل بينهما. وعليه لأن ظروف الإنسان النامي الخاصة هي التي تجبره على القيام بذلك وليس الإنسان المتقدم الذي ما زال يفكر في نهايات التقدم عكس الفرد النامي الذي غزاه التخلف وأصبح يترنح بين إعصار الافتقار إلى الحاجة والحنين إلى حضارة الآخر(الغرب): "إن الغرب اليوم وأكثر من أي وقت يريد لنا غير ما نريده لأنفسنا، نحن نريد الحداثة وهو يريد التحديث، نحن نريد السيادة على أرضنا، وهو يجبرنا على قبول التبعية، نحن نصبو إلى التحرر والوحدة، وهو يفرض علينا الدكتاتورية باسم الديمقراطية وحقوق الإنسان[5]".

من هنا يكتسي طابع التنمية السياسية بعدا مهما من حيث الإشكالية والسياسات المعول عليها في الفضاء على التخلف وما تحاول بناءه السياسات العمومية في مجال الإدارة والإصلاح والمالية والترميم والترقية والتمدن وغيرها. وقد يعكس كذلك مجال النظام السياسي كونه غير قادر على خلق مؤشرات تكاد ترمي به في مجالات الإقصاء والمعارضة القاسية والفوضى العارمة الذي ينم عن عدم قبوله بإحلال أبنية سياسية على أساس أنه أهمل بالمقابل بعض المؤشرات التي تعكس بحق ما وظيفة النظام السياسي، إلا أن العنف والاضطرابات وحوادث العصيان قد تناوئه على الوجود، بل على المكوث ما دام النظام السياسي مهددا بالسقوط داخليا مع المجابهة الفعلية خارجيا.

فالتنمية السياسية توصي بعدم الإخلال بالأمن وأي أمن؟ هو تأمين الأمكنة والمواقع والمصادر والممتلكات والأشخاص من الضياع والخراب واللعب ; بمعنى أن التنمية السياسية تحاول في العمق محاربة والعزل قبل الأوان لما يعوق صيرورة التقدم، لأن التخلف في هذه

الحالة هو البادي للعيان في غياب الظروف والأدوات من رفع لضيق النفس إلى رحابة الفكر القادر على الكف عن أدائها ومباركة إطلالة الحكمة وروح الرشادة وموازن النضج: ضعف المجتمع أم غياب الدولة أم كلاهما معا؟ أم في غياب تلك العلاقة الجامعة بينهما والمانعة لهما؟ لأنها ما زالت لم تصل بعد إلى غاية المجتمع أو مكانة الدولة في القضاء على ما يعوق مصيرها من خلال التعاون والتكامل والتضامن.

إن تفاقم "الهوة السياسية" يقول هنتجتون في حق أولئك الذين انقادوا في حوادث عنف واضطرابات متكررة تزامنت مع الرشوة والفساد في أنظمة الحكم غطت على حقوق المواطنين وحرياتهم بانخفاض مستوى الكفاءة والتمادي البيروقراطي خاصة في دول العالم الثالث. لقد تولد عن هذا الوضع حالة من الشعور والذعر وعدم الاتكال على النفس، لأن مصادر الحكم التي هي المسؤولة سلفا على القيام بذلك تراخت أو فشلت في تحديد التنمية السياسية وليس العكس. ومن هذا المنطلق يتعين على التنمية السياسية وغيابها أن لا تنجح في رصد معالم للتنمية الاقتصادية والتعبئة الاجتماعية، لأن "الهوة السياسية" نفسها غير قادرة على خلق أبنية وأنماط في تحديد التخلف السياسي وما مدى علاقاته بفقدان المعايير وافتقاد للقيم وغياب الأنساق: "فضلا عن أنها أدت إلى اتسع الهوة بين طبقات المجتمع، حيث نجدها سمحت لبعض الطبقات المندمجة في هذا القطاع الحديث بتحسين موقعها في المجتمع، في حين بقيت الفئات الاجتماعية البعيدة عن دائرة الإنتاج الجديدة ترنح في وضعها المتردي[6]".

فالتنمية السياسية ليست ظرفا ما يعده شخص فريد، بقدر ما هي نزوع حضاري واستعداد نفسي وعمل اجتماعي وسلوك ثقافي ونمو اقتصادي وبعد سياسي تصنعه جملة من الأجيال وبدون قطيعة في الحوار والتعامل والتهيئة نحو التصنيع انطلاقا من السيطرة على الطبيعة بأدوات وأساليب راقية يقوم بابتكارها الإنسان عندما يريد حسم الموقف مع حاجياته بخلق الظروف والمعطيات لصالحه وليس ضده. فالتمدن له نصيبه في التحديث من خلال ما يربطه من إعلام واتصال بين الأفراد وعلاقاتهم بعالم الفكرة في البحث عن الجديد في المدينة والمصنع والمنجم والمنشأة والوكالة وإدارة الأعمال وغيرها وما تحتويه من جماعات متأصلة في العلاقة والوحدة والمصير:"وتجارب التنمية في العالم الثالث هي خير مثال اليوم على صعوبات الاختيار ومشاكله: كيف ننمي، ماذا ننمي، ما هي أوليات التصنيع، ما هي النظم القانونية الأفضل للملكية والتي تتيح تنمية أسرع. هذه أمور ليست محلولة سلفا،

وإنما هي مسائل معقدة وصعبة الحل ذلك أن الطرف الآخر الذي يملك "مفتاح" الحضارة التي أنجبها ليس من مصلحته أن يتخلى عن سر قوته وعظمته وتفوقه. فالتنمية هي صراع أولا مع هذا العالم المتحضر المصنع، وهي صراع ثانيا مع الذات من أجل تجاوز ما يعوق هذا التصنيع أو هذه التنمية[7]".

وأخيرا فلا بد من إعادة النظر في التنمية السياسية، بمعنى قراءة في العلوم السياسية والاقتصاد السياسي انطلاقا من كل جيل وفي كل حقبة بحثا عن القوة ومصادر الطاقة على خلفية ما يمر به الوسط والعالم أجمع. ومن هنا نربط ما وصلت إليه هذه العلوم ومدى علاقاتها بالتنمية. لأن السياسة كعلم كثيرا ما تدفع بمجال التنمية إلى النهوض أو التراخي تباعا لبسط قبضة العلم السياسي والذكاء الاقتصادي على النخب والآليات والمؤسسات. إن التنمية السياسية ترتقي إلى ما ينبغي أن يكون شريطة أن المجتمع وهياكله وبنياته تكون قابلة للإقلاعة وليس للتمزق: الأول يولد التنمية، أما الثاني فينتج التناحر والتآكل وتقويض الدعائم وهدم الصلات وتمزق الروابط.

- نقد التحديث: بين الإشكالية والتنظير:

من الصعب تشخيص ماهية التحديث Moderization أو Europenization باعتبار أنها النمط الحضاري الغالب والمسيطر في العالم وذلك من خلال ما يتناوله الحديث عندما يتعلق الأمر بالتنمية السياسة أو الحداثة Modernity والمرتبطة بحيثيات الواقع النامي وتخلفه في كثير من قطاع وصعيد. يتأكد هذا من خلال بناء تصور لواقع آخر بإرادتنا في البحث عن الظروف والسبل والوسائل. لكن هنالك حواجز وعراقيل تقف حجر عثرة أمام هذا التحول العميق والأمل المنشود في تحقيق غايته وأبعاده. فالأولى يراها الغرب وخاصة الطرح الأمريكي وعلماؤه مهم على وجه التحديد بالنسبة للعالم الثالث، تزامن هذا عندما حاولت بعض الدول تحقيق قطيعة مع الإرث الاستعماري الذي عمر طويلا من حيث التراث والثقافة والاقتصاد، أما الثانية فهي قليلة وصعبة المسلك، لأن الواقع المر كثيرا ما يفسر حالتها. لأن التنمية السياسية أصبحت بمثابة إيديولوجيا نؤمن بها أكثر مما هي قابلة للتنفيذ في الواقع وذلك إما بسيطرة العقلية والسلوك الخرافي القديم أو بالعيش في أحضان الآخر. لأن الأمر يمس بإحداث نقلة نوعية تشترك فيها كل القوى الحية في البلاد نظرا لأهميتها ودورها المطلوب بأن لها رسالة من أعظم ما تكون كونها تقوم على تفاعل بين الرؤية والخطوة، القدرات والأساليب، والتموقع والتوجه. كما يخلص بالقول أحد المنظرين العرب في هذا المجال بأن التنمية: "هي عملية تطور، تضرب بجذورها في كل جوانب الحياة وتفضي إلى مولد حضارة فريدة، أو مرحلة جديدة من مراحل التطور الحضاري، بكل ما يميزها من قيم وعادات وسلوك

وأساليب إنتاج وأوضاع اجتماعية ونظم سياسية وتقدم علمي وتجدد أدبي وفني"[8].

إن ضرورة خلق فواعل مؤسساتية هي رهن استقراء لهذا الواقع، بل لهذا الإنتاج الذي ساهم في بنائه الآخر والمتولد لدينا على شكل ثقافية ووعي وسلوك نفكر في قوالبه وننطلق من قواعده بحكم أننا ننتمي إليه عن طريق الشعور والمخيلة والمثابرة، لكننا نختلف حوله في بناء الصياغات وتحديد الثوابت التي بإمكانها أن تعيد الأمل وتقلل من التبعية وتحقق التقدم على خلفية أنها الإطار العام أو النسق الفكري الرافض لامتداد هذا الوعي المتلبد والذي يقصي صاحبه من فهمه، بل التعاطي معه في فهمه وتحليله لما يبني الرابطة العلمية والوظيفية والنظامية والهيكلية من خلال التعبئة السياسية التي هي مدار لكل تصور وجهد وبناء: "ويمكن القول بوجه عام إن عمليات التعبئة الاجتماعية والتحديث تواجه النظام السياسي عادة بتحديات رئيسية ثلاثة، تتطلب منه تعديل أو تغيير أوضاعه البنائية وترتيباته النظامية حتى يتمكن من التصدي لها والتغلب عليها أو التوقف معها. هذه التحديات هي: تركيز وامتداد وتوزيع القوة على التوالي Concentration, Expansion and Dispersion of Power ففي مواجهة آثار ونتائج عمليات التعبئة والتحديث يقتضي الأمر أولا ضرورة تعطيل المؤسسات والممارسات السياسية التقليدية، والبدء في إجراء التعديلات النظامية الجديدة بهدف ترشيد نظام السلطة، وإقامة بنائه على أساس عقلاني عصري[9]".

إلا أن موضوع التنمية السياسية هو محاولة منه للوقوف إما بين الارتماءة في عيش الأموات (الأجداد) أو سيطرة الأحياء (الآخرين)، أي بمعنى بناء مسار أصلي متأصل ومتواصل يجمع بين الانتماء بين الماضي التليد دون سيطرة الأموات على الأحياء وعدم الذوبان في لباس القوي بحجة الضعف والاستكانة والتخلف. من هذا المنطلق تتحدد مدارج التنمية السياسية بإعطائها المكانة اللائقة بها إما في واقع غير واقعها أو بسيطرة المضاد والمكمل للعجز عن عدم الابتكار والتصنيع من خلال اللجوء لما يصنعه الآخر وقدمه لنا لكي ننسى تخلفنا بتجاهله في اللاوعي على خلفية أنه من المسلمات المكتوبة أو المفروضة. إلا أن قوة المجتمع وتماسك طبقاته وتنوع نخبه وتعدد مؤسساته هو الذي يصنع لنفسه ما يعجز كل واحد منا أن ينال من نفسه قبل أن يتآمر كل فرد منا على واقعه الذي هو منه في بناء الأرضية له ورصد المعلومة له لبناء الخطة وإعداد الإقلاعة في صياغة المنهج النظري لكي تتسع الدوائر بترابط الأعضاء وتماسك الروح فيما يقوي النسق الاجتماعي:

"إن المخرجات تعني تحقيق قرار السيادة الإدارية وفي حالة وجود أزمة للمخرجات، فذلك يعود إلى أزمة العقلانية بحيث إن النظام

الإداري لم يحقق التماسك والمقاصد فيما يدعو إليه النظام الاقتصادي. بينما مداخل الأزمة تعود إلى مشروعيتها. إلا أن شرعنة النظام لم توفق في تحقيق مرتبة من خلال ما تطمح إليه الجموع وما ينتهي إليه النظام الاقتصادي خاصة حينما يعجز عن تحقيقه ما ينم عما يفسره فكره السائد[10]".

كما دعا علماء الاجتماع في بداية القرن 19 إلى أن المجتمعات الغربية مرت بمراحل متعددة مهمة كانت إيذانا بانهيار الإقطاع ونمو التجارة وانتشار البروتستانتية وظهور الصناعة.

ا. متغير النمط لبارسونز Parsons: وهو ما يمس التقدم الاقتصادي ويتماشى والرقي الاجتماعي على أساس تباين مؤشرات أساسية بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة على خلفية ترابط وتفاعل العلاقات بين [دخل الفرد ودرجة التصنيع ودرجة التحضر]، أما فيما يخص تراكم رأس المال فهو يعود إلى التصنيع.

ب. أما موقف رووال بربيتش R.Brebich فهو يؤكد بأنه ليس بالإنتاج الوطني الخام وحده يحيا الإنسان.

ج. نظرية التحديث / الداروينية: وهي تؤمن ليس بأصل الإنسان الحيواني أكثر مما ترتبط بأهمية الإقبال على مسايرة العصر كون الإنسان يتماشى مع حاجاته الأساسية التي تفرض عليه الوقوف في وجه الطبيعة بهدف إثبات جدارته عن استحقاق. ومن هذا المنظور تتحدد مكانته وأهميته بامتياز من خلال ما قام به لصالحه وما سيعده في الزمن والمكان.

- **مع التجربتين اليابانية والتركية:**

لا يمكن بأي حال أن نلبس واقعا عبر الواقع الغربي بميكانيكية أجنبية قد تفقده مصداقيته وتجعله خاضعا له عن طريق التبعية. لذا يرجى إعادة النظر في هذا السياق لأن مفهوم الدولة وما ينجر عنها من سياسات متنوعة وبرامج متعددة تتطلب إيجاد مخرج لها انطلاقا من واقعها. بمعنى أنه من الواجب تواجد مراكز للبحث ومجلات متخصصة ورهط من الخبراء يساهمون بقسط كبير في هذا الطرح. وعليه انبرت الدراسات اليابانية في هذا الخصوص بالحديث عن التحديث الذي طال دول العالم الثالث الذي استعان بطريقة أو بأخرى بما أملاه عليه الانتشار الثقافي. كما تعد التنمية السياسية في هذا الصدد كونها تتبنى إعادة النظر في ماهية الدولة من خلال ما تحمله من أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية بهدف إنشاء واقع خاص بها ومتولد عنها: واقع جديد يشارك فيه كل الفاعلين الاجتماعيين والشركاء الاقتصاديين. كما لا يمكن أن ننساق وراء الفكرة القائلة بأن كل ما هو آت من الآخر فهو الأصل في الاتباع وما نحن إلا مستهلكون. لأن التفكير في القضاء على التبعية أصلا هو الذي يملي علينا منطق التنمية السياسية بكل أبعادها ومضامينها. علما أن قوة الذكاء تتطلب التفكير أو

الوصول إلى نمط حياة يقضي لا باتباع هؤلاء ولا بالخضوع إلى أولئك. من هذا المقام شدت اليابان أزرها من أجل عدم الوقوع لا في النمط الأوربي ولا في القبضة الأمريكية. ومن المفكرين اليابانيين المعاصرين الذين تبنوا خيارات سياسية ورؤى اقتصادية هو كينيد موشاكوجي Kinhide Musha Kogi الذي لملم هذه الأفكار وحاول إعطاءها نسقا يابانيا بالمرة بحجة أن الاستقلالية اليابانية تتطلب من بلاده أن تنطلق من هذا السياق.

وعلى ضوء ما تقدم يمكننا الحديث عن التجربة اليابانية التي عرفت كيف تتموقع تكنولوجيا وصناعيا بالارتكاز على الاقتصاد القومي الذي فجرته العبقرية اليابانية، بأن هنالك نقاطا أساسية يتمحور حولها النمط الياباني نفسه لا من حيث التأكيد على ذاتيته فحسب، بل كواجهة عرفت كيف تتشكل داخليا وتنمو خارجيا في العالم. من هذا الأساس أصبحت اليابان إحدى المحطات العالمية تكنولوجيا كونها إحدى القوى الرائدة في مجال الجودة والتصنيع وذلك يعود في اعتقاد الخبراء إلى ما يلي

"1. الإجماع والمشاركة الجماعية في صنع القرار.

2. التركيز على عمل الفريق والمسؤولية الجماعية.

3. نمط الاتصالات المفتوح.

4. التعليم والتدريب الدائم.

5. ضمان الوظيفة مدى الحياة.

6. مشاركة الجميع في تحمل المخاطر[11]".

ومن هذا الباب تتحدد دعائم التنمية السياسية التي تقوم على محطات ومحاور رئيسية يمكن للسياسة أن تتبناها، بل تؤطر مقامها لأنها متولدة منها وعنها. وبالتالي تختزلها بإثراء وجودها على خلفية أن التركيبة السوسيولوجية تقوم على التفاعل بين مكوناتها بحسب الانضباط والتفاعل مع الحاجات والوسائل في صناعة الحدث وإحداث الصناعة خاصة في التجربة اليابانية. وذلك يعود في اعتقاد البعض إلى جملة من الأهداف الرئيسية التي تصبو إليها الأهداف الوطنية نفسها التي عرفت كيف تحدد لوجودها وجها جديدا قابلا للتماشي مع الواقع نفسه على أساس أن الوطنية اليابانية تقوم على مبادئ وتدعو إلى احترامها، بل العيش من أجلها. الأمر الذي فجر من العبقرية اليابانية على أن تصبح مثالا يحتذى به في المؤسسة كالجودة والإتقان والتفوق في العالم. إلا أن هذا يعود إلى بعض الخصوصيات اليابانية نفسها مثل:

"1. توحيد الأمة وإزالة العصبيات العنصرية وتحقيق وحدة الأمة بكافة طبقاتها وفئاتها وأجيالها...

2. تعميق الولاء والانتماء الشديد للوطن بالشكل الذي ينعكس إيجابيا على قدرة الفرد والمشروع على تحقيق الإنجاز المتماسك.

3. زيادة الانتماء إلى المجموع، الفردية تذوب في إطار الجماعة، ويصبح العمل الجماعي هو المنطق القاعدي والأساس لرفع الإنتاج والإنتاجية.

4. تدعيم الأمان المستقبلي وإزالة عنصر القلق والخوف من المستقبل وذلك بتأكيد مبدإ العمل مدى الحياة.

5. تحفز الإبداع الفردي والتنفيذ الجماعي، أي الفرد من أجل الجماعة والجماعة من أجل الفرد[12].

إلا أن هذا العالم السياسي وغيره من علماء اليابان قد حاول التطرق إلى الحيثية اليابانية من زاوية نظر سوسيولوجية، ذلك ما مكن من خلال الربط بين دور الجماعة والتشكيلات الأسرية من إرساء دعائم اليابان المعاصر. كما يحاول بالمقابل موشاكوجي التركيز عن ما يخالف أوربا أصلا لكي تتم الانطلاقة الحقة عن طريق الحديث عن الروابط الفئوية مثلما عرفته أوربا وكذا التنافس الذي شهدته هذه الأخيرة بين أشباه الأسر والقرى. بينما عالم سياسي ياباني آخر يرى بأن اليابان ميال بتشكيلاته البنيوية ومواصفاته السوسيولوجية إلى مجتمع يمكنه المشاركة في السلطة عكس المجتمعات الغربية التي هي متفرقة من أساسها. كما يحاول موشاكوجي أن لا يكون اليابان نمطا للدول النامية التي تتصارع في العمق مع إفرازات السياسة الاستعمارية حيث مفهوم الجماعة انقاد بدوره إلى تحقيق الأغراض الخاصة بدلا من المصلحة العامة التي من أجلها احتل هذا المنصب أو ذاك.

إن واقع العالم الثالث ما زال مجبورا لحد الآن حول كيفية إعداد خطة وبناء استراتيجية مآلها هو إحداث قطيعة خاصة بها. كما ليس من الأهمية بمكان أن لا نولي لهذا الاختيار نصيبه إذا أراد أن يبني نمطا خاصا به من جهة، وحتى لا يكون وسطا تابعا للغرب من زاوية نظر خارجية في مجال التعاون الدولي من جهة أخرى. لأن العالم الثالث ما هو إلا كيانات خاصة تحمل من نماذج سوسيولوجيةPardigmes sociologiques وأطر ثقافية Cadres culturels ما ينم عن خصوصيات نفسية وتاريخية وسياسية هي أولى بها من تطويرها وجعلها قابلة للمكوث والديمومة.

أما العالم الاجتماعي التركي "علي كازا نجيكيل" فقد حاول بدوره تحليل نظرية التحديث من خلال انتقادها بهدف إحداث مقارنة أو مقاربة للعقلانية على خلفية أن التطور صاحب البشرية منذ الخليقة إلى يومنا هذا. وعليه يتكاثر في الآداب التنموية ما يدعو إلى وجود مذاهب ورؤى مختلفة باختلاف أصحابها وفقا لمتغيرات النمط ونمط التغيير (بارسونز) ونمط العاطفة (لرنز) ومجتمع الإنجاز (لماكيندر). بمعنى أن لكل دولة مجالها الخاص في التحديث.

كما للتحديث صفة خاصة أو مجتمعية كباقي المحاولات الأخرى التي تقوم بها الدولة أو غيرها. فالعالم الاجتماعي التركي يحاول أن يربط نمط الثقافة بخصوصية الحداثة الأوربية باعتبار أن الدولة الحديثة متولدة من سلوكات وذهنيات تحديثية تخص الحداثة في المجتمعات الأوربية. لذا فالفيبرية تخص المجتمعات البروتستانتية التي مزجت بين الرأسمالية في عهد عرفت فيه أوربا الخروج من عزلتها إلى خارج حدودها الطبيعية عن طريق توظيف كل الوسائل والسبل والإمكانات التي تخص مكونتها وخصوصيتها على الانطلاقة. لأن المجتمعات غير القادرة على لملمة أوضاعها من داخلها، كثيرا ما تلجأ إلى ملء هذا الشرخ بالتوجه عن طريق الآخر إلى الاستناد عليه. علما أنها مرغمة في كثير من الأحيان على القيام بذلك، لكنها مسؤولة إذا ما تدنت أوضاعها وتراكمت مشكلاتها في غياب القواعد والأبنية والأطر التي تحكم هذا النزوع.

هذا ما يدعونا إلى البحث كيف تطورت كل من أوربا من قبل وأمريكا فيما بعد وأخيرا الدول الناشئة التي تريد إحلال مكانتها في الآجال القريبة والمتوسطة. وبالتالي على علماء العالم الثالث أن لا ينقادوا وراء نظريات الغرب المجحفة خاصة في مجال التحديث، إن لم تكن نظريات مقصودة من أجل تبعية جديدة تسوق لأفكار وإيديولوجيات الغرب. لأنها نظرة سطو واستلاب لمعنى الآخر بحكم أنه غير قادر على بناء نفسه بنفسه. ومن هذا المنظور اختلف المختلفون حول طبيعة التحديث: هل في الإنسان أم في النسق أم في كلاهما معا؟ من هذا التصور يتوجب على الأول أن يعيد حساباته مع نفسه وماضيه وحاضره تجاه المستقبل الذي يقوم بدوره على النسق الذي يرتضيه سبيلا في مجال الإبداع والابتكار واللحاق بالأمم المتقدمة. كما أن هنالك جملة من الانتقادات الموجهة إلى عملية التحديث منها:

"1. أنها تقوم على افتراض خاطئ من أساسه فحواه أن النمو والتحديث هو مسار خطي في الزمن.

2. الفصل بين مسار النمو الرأسمالي في الغرب ومسار التخلف في دول العالم الثالث، وتتجاهل هذه النظرية نسق التفاعل الدولي الذي لعب دورا مهما ولا يزال في مسار التخلف.

3. أنها لا تعترف بخصوصية النظم الاجتماعية، وتعبر بصورة شبه كاملة عن الذات الأوربية ورؤيتها للمجتمعات الأخرى من زاوية تجريدها الخاص[13]".

فالتحديث عملية تقوم على جملة من العوامل والفواعل في تحديد آلياتها وميكانيزماتها لا على أساس التخلص من التخلف مقارنة بالتنمية فحسب، وإنما بمعاينة الواقع نفسه وما يحمله من رغبات وتحولات قادرة على تجاوز الصعاب وتخطي الأزمات. وبالتالي فهي حوار مع الذات ومع منطق التقنية

السائد وبسط النظام السياسي ودور النخب على ما قامت به وما ستقوم به في مجالات الحكم والتسيير وإدارة شؤون المجتمع.

العالم الثالث وقضية التنمية تجاه نظرية التبعية: حول إشكالية البناء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي:

كثيرا ما يتعلق موضوع التبعية بدائرة التخلف الذي ساد عشية الوجود الاستعماري والذي كان سببا من ورائه، بل الذي عمد على تعميقه لكي يعمر طويلا. إلا أن التخلف ليس حالة خاصة أو حدثا ما، لكنه ظاهرة بكل أبعادها ومضامينها كونها تقوم على الواقع وتتأسس على الفرد بحكم أنه لا يمكنه أن يغادر واقعه هذا بسهولة لأنه منه وهو متولد عنه. وبهذا يكتسي طابع التخلف ارتباط وثيق بالتبعية كون هذا الإطار يمس منذ الوهلة الأولى النمو الاقتصادي. لكن الأمر يفوق ذلك كونه يخص المجتمع النامي نفسه الذي لم يعرف بعد ما مدى النمو الذي جعله يتراجع إلى الوراء وبعيدا عن التقدم الذي أصبح بعيدا عن التصورات والبناءات والسياسات. لقد تختلف النظريات وتتعدى الرؤى في تحديد ظاهرة التخلف لا من حيث القضاء عليها فحسب، بل في فهم ديناميتها التي ضربت بأسلوبها الخاص الفرد والمؤسسة من خلال تحديد العلاقة بينهما في مجال التنمية.

ومن بين هذه النظريات النظرية الماركسية التي عرفت تطورا كبيرا في الأوساط الجامعية والسياسية خاصة في الدول النامية على أساس أنها تعارض الطرح الغربي كونه يقوم على الرأسمالية والحكم المطلق من خلال طرق معالجته لقضاياه. لكن هذا التوجه كثيرا ما أخفق في تحقيق هذا الطرح ومآله الذي لم يعرف بعد منطق الانطلاقة والانطلاقة المنطقية لواقع مزر ما زال ينخر من الجهود ويفسد الخزائن المالية العامة ويعفن من السياسات... كما يشكل هذا الطرح منهجا إيديولوجيا وسياسيا واقتصاديا في العلاقات الدولية بين الدول المتقدمة والدول النامية. لقد كابدت الجهود الحثيثة في هذا السياق حول المخرج من التخلف بالارتماء ضد التبعية. لكن السؤال المطروح هل هذا كاف؟ أم أن العلاقة مع التخلف تكمن في وجهة نظر خارجية صرفة؟ وبالتالي انبرى جل الماركسيين الجدد للحديث في اتجاه الحديث عن عوائق التنمية وأبعاد التخلف وذلك من حيث التنظيم الاجتماعي والاقتصادي والثقافي. إلا أن هؤلاء الماركسيين الجدد ربطوا التخلف بالنظام الرأسمالي الدولي، وعليه تشكل دول العالم الثالث أحد ميادينه بامتياز. بينما تتجاهل جل النظريات الغربية هذا المنحى كونه يقوم على تشكيل العلاقات الدولية نفسها التي يسيطر عليها النظام الرأسمالي الدولي. فالتحديث هنا يعني وصفا غير قادر على الغوص في ذات التخلف وذلك ربما من الأسباب الجوهرية التي ما زالت تدفع بالتخلف لكي يتمظهر أكثر فأكثر بعد

انجلاء الظاهرة الاستعمارية وسؤال الأجيال. ورغم ما لم يقم به ماركس لدول العالم الثالث، إلا أن الماركسيين الجدد حاولوا ربط ذلك كونه يخدم أحد المسارات الجادة في الرأسمالية العالمية، علما أن هذه الأخيرة تطورت بتطور النمو الاقتصادي وازدهار التجارة وتنوع أساليب المالية.

كما نشير في هذا الصدد إلى وجود كتابات لروزا لكسمبورغ R. Luxemburg والعالم الاقتصادي الأرجنتيني رول باريبتش R. Brebitch في نظريته عن المركز والمحيط وبيار سلامة P. Salama. إلا أن التأثر في القارة الأمريكية خاصة كان نتيجة القوة الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية ودول المحيط للأطراف المساعدة أو المحاذية (المحيط) والمنبثقة عن اللجنة الاقتصادية الخاصة بأمريكا اللاتينية والتابعة للأمم المتحدة (E.C.L.A.). حقا إذا كان المركز هو المسؤول عن المحيط من حيث التخلف والتبعية فإن هذا الأخير يعكس هو الآخر وجها لعملية التقدم نفسها التي ما زال يستفيد منها رغم تأخره عن اللحاق بها. فالتخلف صفة اجتماعية له أبعاد اقتصادية يعيشها كل مجتمع بحسب ظروفه ومعطياته، ميادينه وأنشطته، إلا أنه يستطيع في يوم ما أن لا يكون متخلفا البتة، لأنه عرف كيف يتعامل مع نفسه عن طريق القضاء على التخلف نفسه. إن إشكالية الوعي وتضافر الجهود هي من أساسيات الانطلاقة الموضوعية والجادة -تحول جاد ووجيه لكنه بدون رجعة أو انتكاسة نحو الوراء - وفق الإرادة السياسية وغداة البيروقراطية التي تعمل على صقل المواهب في بناء الأسس الكفيلة بمواصلة السير فيما لا يعوق حياتها بجعلها سيدة على نفسها. علما أن للتبعية ثلاث مراحل مهمة نذكر منها بحسب دوسانتوس Dosantos وهي كالتالي:

1. التبعية الاستعمارية: والتي يسيطر عليها رأس المال ورأس المال التجاري بالتحالف مع الدول الاستعمارية.

2. التبعية المالية - الصناعية: وهي التي ظهرت مع نهاية القرن 19 حيث بدأت السيطرة عن طريق رأس المال الكبير بعدما كان يسيطر داخليا ليشمل بعدئذ الخارج في إنتاج المواد الأولية والمنتجات الزراعية، الأمر الذي أحدث تنمية موجهة من الخارج.

3.التبعية التكنولوجية - الصناعية: وهي تلك التي تقوم على الاستثمارات بواسطة الشركات العالمية في صناعة موجهة إلى السوق الداخلي في البلاد المتخلفة [14].

قد تملي نظرية التقدم نفسها على الدول الصناعية التعامل مع فضاءات أخرى بشيء من الإحباط والقلق والحذر لأنها ترى فيها مكملة لها وعنصرا معولا عليه بكثير، نظرا لما يبني هذا التوجه ويعطيه الدفع الحسن فيما يعزز من التقدم نفسه ويفند التخلف في المقابل. لذلك ترى المتروبولات الغربية أن ما هو خارج حدودها أو لا يناظرها

في النمو والانتماء فهو خارج نطاقها، بل أرياف Satelites يمكن عزلها واستغلالها بهدف تحقيق معنى التقدم لديها. وكثيرا ما ينفرد الاستثمار بهذا التوجه كونه يعمل على التأثير على الآخر بحكم التقانة والمال وقطع الغيار.

1 -الأبعاد النظرية لمحتوى التبعية:

يشكل التخلف ظاهرة اجتماعية وسياسية واقتصادية بامتياز بحكم أنها تعاني منها العديد من الدول النامية والتي لم تخرج بعد من إفرازات السياسة الاستعمارية المتدنية والتي طالت الفضاء والزمن. لذلك ترى مدارس التحديث تفادي ذلك من خلال التأكيد على التعاون والتضامن أكثر من أي شيء في محاكمة الماضي وتداعياته. لكن إرهاصات التخلف كاتجاه لواقع عنيد لا يمكننا تناسيه ما دام يخص دولا ومجتمعات متعددة ومتنوعة دون أن تعرف الخروج من قبضة التخلف المتوارث وكيفية تحقيق التقدم بالقضاء على التبعية. إن قياس التخلف ومعرفة حدوده لا يعني البتة تحقيق التقدم رغم أن ذلك يؤسس جزءا من اللعبة. وكثيرا ما تفشل في القضاء على التبعية بحكم أن التخلف لم تعرف بعد حدوده ومداه على خلفية أنه لم يدرس دراسة كافية تسمح لنا بمحاصرته من أجل القضاء عليه وبدون رجعة. لأن الإشكال القائم يخص الوعي نفسه بمصير القضية ومدى تأثيره على ذهنية وسلوك المواطن النامي أكثر مما هي برنامج حكومي أو رؤية حزبية معارضة.

وتتحدد نظرية التخلف بتخلف الأبنية الاجتماعية والأنساق الثقافية بين فرد وآخر ومنطقة وأخرى في البلد النامي الواحد، لأن عدم التكامل الاقتصادي بين المناطق الثرية والمناطق الفقيرة من حيث فرص العمل والتربية والتعليم والترقية العقارية والتسلية والصحة العمومية وغيرها تعد من أكبر العوائق الصعبة التي تمنع دراسة التخلف وتحديد صفاته في كل نشاط وقطاع في المؤسسة. فالتقليد وغياب الثقافة العقلانية كثيرا ما تعمق من التخلف نفسه انطلاقا من الفرد النامي وعلاقاته بالآخر وبالشيء وبالطبيعة. إن التبعية تعد عمل الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي ينخر كل المحاولات والتوقعات التي ما زالت من وراء التخلف بحكم تخلف التخلف وإحكام قبضته عن طريق البرجوازيات الوطنية التي تعاملت وما تزال مع رأس المال الغربي كونه أحد أسواقه. وفي هذه الحالة فهي تعد تابعة له، لأن فائض القيمة يعود إليه وليس لصالحها.

ومن هذا الأساس فهي تشكل نقطة تحول مهمة في مسار الرأسمالية العالمية لأنها نقيض لمجتمعاتها ما دامت تحمل بالمقابل إحدى أدواته الأساسية بامتياز. فالأطراف المتخلفة أو المحيط المتخلف والمركز المتقدم يخضع لطبيعة النظام العالمي نفسه الذي يقوم

أصلا وأساسا على المنتج والمستهلك بحكم التشكيلات الاجتماعية والبنيات الاقتصادية والأنساق السياسية. وإذا كان هنالك تناقض صارخ من حيث تقدم التقدم (علوم وتكنولوجيات) وتخلف التخلف (أزمات وحروب)، فإن ذلك يعود إلى طبيعة النظام الرأسمالي الذي ساد طويلا في عمر الشعوب. الأمر الذي أفقد القانون مكانته وجعل البشرية إذاك تعيش فترات من الحروب أكثر من السلم. لذلك اقترنت الحروب بالفتوحات واستعمار الآخر من أجل سلب خيراته وتحطيم معنوياته وعزله عن الحكم الذاتي... ضف إلى ذلك تقسيم العمل الدولي الذي لم يقم على تكافؤ الفرص وعلى العدالة الاجتماعية بين الشعوب. كما انجر عن ذلك تطوير الرأسمالية العالمية وربط الاقتصاديات الوطنية باختصاص واحد عن طريق المحصول الواحد حتى لا تتعدد الاختصاصات الاقتصادية وتتكامل الأنشطة التجارية حتى لا ينمو ثمة رأس مال اقتصادي قادر على تحقيق القيمة الفائضة من حيث الاستثمار والادخار والتصدير في مجتمعات غير مهيأة لذلك بالمرة ; بمعنى عدم القدرة على المردودية والمنافسية في التجارة الدولية.

فضلا عن التفاوت الاجتماعي بين الطبقات دون ممارسة لأدنى الصناعات التي تقلصت كثيرا وأصبحت عندئذ منعدمة. هذا ما سمح بتدخل رأس المال الأجنبي السريع عن طريق الشركات المتعددة الجنسيات من أجل تطوير قبضتها الفولاذية على الاقتصاد الوطني. هذا ما عمد بالمقابل إلى ربط هذا الواقع الاقتصادي المزري بتنامي الاقتصاد الرأسمالي الذي أخذه كقاعدة أساسية لتطوير أدواته وتنمية أسواقه. الأمر الذي قلل من الصادرات وعمق الواردات بالبضائع الأجنبية. مما تزامن وروح الثقافة الجديدة التي ارتبطت بالكيانات الغربية في المجتمعات المستعمرة خاصة في أمريكا اللاتينية كالبرازيل والمكسيك وغيرهما واللذين عرفا هذا النمط الاقتصادي للاستغلال الأجنبي. وبحكم تنامي التخلف وكثرة التقليد فإن مدارس التحديث قد أخذت على عاتقها ظاهرة تفسير هذه الظاهرة استنادا إلى التجارب المستمدة من المدارس الغربية. لكن ربط التخلف بالعالم الثالث من أجل تحديثه هو وليد نظرية خاصة به وليس باللجوء إلى ما يحاول الغرب ربطه بمصالحه الخاصة. لذلك فالتحديث عمل شاق وجهد بليغ وحوار أجيال ينتظر العالم الثالث في حال ما رأى أن التخلص من قبضة التخلف (قبضة الآخر) يعني الاتكال على نفسه دون أن ينقاد إلى الآخر ثانية من أجل جعله متقدما يوما ما باسم التحديث.

كما يتوجب عند الحديث عن التخلف أن نربط الفقراء بالفقر والأغنياء بالغنى متناسين ما هي محددات الفقر ومراتب الغنى على حد سواء في المجتمع الواحد. بمعنى أن الأمر إذا كان يقتصر حقا على رأس المال

وروح المبادرة والمقاولة، فإن هنالك ميزات وخصوصيات تندرج في عملية التصنيع والزراعة والتقنية والفن وما إلى ذلك والتي استفادت منها الرأسمالية كثيرا، إن لم تكن هي المحفز على ذلك. لذلك فإن دراسة التخلف ليست كافية مقابل الحصول على التنمية في غياب دواعي وقياسات كل منهما وفي كل مشهد كان. وإذا كان التخلف ظاهرة أوسع من الفقر بحكم أنه ظاهرة متعددة الأوجه ومتشعبة الاتجاهات، فإن الفقر يخص ميدانا ما من الميادين والذي يمكن مراصدته والسيطرة علية، وحينها يعود غنيا بعدما تم القضاء على الفقر. لأن تراكم رأس المال في قطاع ما من القطاعات يعني كذلك فقره كونه لم يعمم على باقي الكل (تخلف). ومن هنا يمكننا المقارنة بين ما تمت معاينته كواقع ومنتَج وبين ما تأخر عن ذلك، أي نقص فادح يعتري بنياته وقطاعاته المختلفة.

وماذا إذا كان الأمر يعود بالنسبة للدول النامية إلى الاستعمار وآلياته الرأسمالية في نظر الماركسيين الجدد، فإن التخلف ليس ظاهرة خلق من أجلها العالم الثالث. من هذا المنطلق تتعين إعادة دراسة التاريخ من أجل بناء فلسفة التاريخ على ضوء ما تعانيه دول وشعوب العالم الثالث وغير المهيأة للإقلاعة الحضارية العالمية بينما هي قابلة للانفجار الداخلي. ومن هذا الباب يستلزم على نخب ومثقفي العالم الثالث أن ينبروا وبكل شجاعة خالصة لما يعتري الواقع المتخلف نفسه، لأن عدم الإحاطة والاعتناء به يعني تجسيد هذا التخلف قياسا بالمجتمعات النامية. لذا فإذا كان تاريخ المجتمعات المتخلفة يرنح ومنذ عقود تحت ضربات الآلة الاستعمارية بهدف إبعادها بالمقابل عن النهوض والمواصلة عن طريق ما يبني وجودها وكأنه لم يكن هنالك استعمار قط. وبالتالي فإن دروس التنمية يعني المجابهة والمجاسرة لما يبني هذا الواقع أيا كان. كما أن التخلص من عقد الاستعمار كذلك هو جزء من هذه الصيرورة التاريخية مقابل فسح المجال أمام الفكر والسياسة والاقتصاد والقانون والتربية... للقيام بدورها مجتمعة. إن التخلف يهدف إلى القضاء على ما يعوق مسار كل تحول هادف على خلفية أن تؤدي التنمية دورها المطلوب. ومن المفروض أن تعتني التنمية "باستقلالية التوجه " بعدما حققت الدول النامية عشية استقلاليتها "استقلالية المبدإ "، لأن الكل بناء متواصل وما التنمية إلا أحد ملابساتها ومواصفاتها.

ومن بين هؤلاء الماركسيين الجدد نذكر فرنك Frank الذي يرى بأن التنمية ممكنة في العالم الثالث، بينما آخرون أمثال وارين Waren، وليماس Wallams... والذين يطالبون بإحداث صناعة ذات رأسمالية واسعة النطاق. ومهما يكن من أمر فلا بد من تحدد مسببات التخلف، بل أشكاله ومعانيه لا في رصده فحسب، بل في

جعله مرتبطا بالتبعية خاصة عندما يتعلق الأمر بسوسيولوجية الاقتصاد النامي ودور الفرد ووزن الشركة وتوافر رأس المال وأولوية الفلاحة وماهية التصنيع في الاقتصاد المسيطر، أي أن غياب اقتصاد سياسي هو الذي كان سببا في تقليل الفرصة على التعاطي مع الثروة بوصول الفرد إليها للقضاء على التخلف الداخلي. ومن هذا المنظور يتولد لدينا ثقافة اقتصادية محدودة غير قادرة على مواجهة التحدي الداخلي الذي يتزامن والاقتصاد العلمي المسيطر باسم الرأسمالية العالمية التي عرفت كيف تسيطر لصالحها مخضعة إذ ذاك الإنسان النامي كأحد وسائطها. لقد تزامن هذا مع تجارة الرقيق منذ القرن السادس عشر حتى أواخر القرن الثامن عشر والذي فجر بدوره الحركة الاستعمارية، الأمر الذي مدد من عمر التجارة الدولية والاقتصاد العالمي في كل من إفريقيا وآسيا عن طريق أعتى القوتين ألا وهما البرتغال وإسبانيا واللتين مهدتا الأرضية الخصبة لاحتلال الأوطان بدل الشعوب أو كلاهما معا إلى كل من بريطانيا وفرنسا.

2- ما بعد التحديث: البعد القانوني والتنظيمي للتنمية:

ليس من السهل تحديد معالم لما بعد الحداثة ما دام الموضوع مرتبطا بالحداثة نفسها التي تخص المجتمعات المتطورة والدول الصناعية خصوصا والتي عرفت كيف تتعامل مع مصالحها دون أن تتراجع نحو الوراء. لهذا يأخذ طابع ما بعد الحداثة منحى أساسيا كونه يمس بالحديث عن الحداثة نفسها وما حققته من تحولات وآفاقات يصعب على المرء معرفة أغوارها وأبعادها ما دامت تمس أنساق وقواعد تخص الفكر الغربي ومطارحاته في كثير من المواضيع التي نجهلها أو نعرف القليل عنها. لأن الطابع المعرفي لقضايا العلوم وإشكالاتها المنهجية ربما هو السبب في إحداث هذه المفارقات بين الوصول إليها عن طريق الدراسة والبحث من جهة، وكيفية تطبيقها في أرض ليست هي أرضها الأصلية من حيث التجاوب مع تجاربها وصولا إلى نتائج ملموسة من جهة أخرى.

لقد يكتسي موضوع ما بعد الحداثة أحد أبعاد الجانب الفلسفي وحدود إبداعات الفكر الغربي وما حققه من إنتاجات واكتشافات أفادت البشرية وإلى أي مدى يمكننا الإقبال أو التريث عن ذلك من خلال ما يطمح إليه العالم وما لا يساهم في بنائه؟ لأن علمية التنمية واردة في الإنسان وبالإنسان وما يلجأ في تحقيقه من حيث الوسائل والإمكانات، إلا أن جهوده وأعماله تبقى رهن صناعاته وإنتاجاته. ومن هذا المنطلق تحدد دعائم الرؤية وجهود الإنسان في ما وصل إليه وما جعله يعزف عن ذلك ; بمعنى بناء جهود وتبني تصورات نستقرئ بها التخلف ونعيد الأمل في النفس والارتقاء بالفكر في النهوض بواقعه مما هو عليه إلى ما ينبغي أن يكون عليه. لأن موضوع الحداثة وما بعدها يتماشى وما حققته التنمية من خطوات وأشواط

هادفة قد لا تعيها الدول النامية باعتبار أنها تقوم على نسيج الصناعة والزراعة والتكنولوجيا والتي لم تصل بعد إلى مستوى من النضج والرقي بهدف النهوض بها. وبهذا يمكن القول بقدر سيطرة التنمية الشاملة وأبعادها في المجتمع الواحد، بقدر ما يمكننا الحديث عندئذ عن نجاعتها أو فشلها.

وكثيرا ما يشار على أن ما بعد الحداثة تمس التحقيب التاريخي الذي ساد وما زال يسود العالم المتقدم من أطوار وأشواط جعلته يتقلد مناصب ومراتب في تاريخه الحديث. كما قد يكتسي هذا المد صفة التاريخانية التي اعتمد عليها الفرد الأوربي منذ عصر النهضة مرورا بفترة الاستعمارات إلى عهد الذرة والإلكترونيات والرقمية جعلت بموجبها العالم يخضع لشيء من الخضوع والتفاني في آن. لأن ما بعد الحداثة هو تساؤل نحو المصير والمستقبل بعد السيطرة على الماضي من خلال ربح رهنات استراتيجية وكونية قد تساهم في بلورة وعي جديد وجاد بإمكانه أن يعيد النظر في أمهات القضايا المطروحة من أجل إعادة صياغتها مجددا حتى لا تفقد صلاتها بما وصلت إليه وما تطمح صوبه. ومن هذا الأساس يتعين على هذا الطرح أن يتعزز بقدرات وطاقات بحكم التداخل والانفصام في الوحدات الإنتاجية وما تطمح إليه أنساق الفكر وأنساق الأفكار في ولادته وجعله قابلا في عدم الذوبان تحت وطأة الآخر.

إن الحديث عن الحداثة هو حديث كل عصر وجيل خاصة فيما أحدث الفكر وتحولاته في العديد من الميادين والقطاعات التي تساهم في رصد معنى السيطرة والقوة فيما قامت به الآلة وما يؤول نشاطها خدمة والقضايا المطروحة والحلول التي قطعتها. فالحداثة ترتبط دوما بما أحدثته النقلة الاقتصادية من خلال سيطرة رأس المال في الإنتاج والاستثمار والتنظيم المالي والإداري والتسويق... لأن التقدم هو ذلك الإطار الذي يتم بموجبه السيطرة على فوائد ومنافع تدر أرباحا ومشروعات هادفة قد تدفع إلى إضعاف كل ما هو خارج هذا الإطار باعتبار أنه لا يستوفي الشروط الكافية من أجل التعبير عن كينونته من منطق القوة.

كما نخلص بالقول بأن التحديث تمت معالجته تحت شعار "التنمية الأخرى" أو "التنمية من الأسفل" '' Le développement par le bas'' عن طريق الصندوق الدولي للتنمية FIDA كنموذج يريد معالجة المشكلات الأساسية للأهالي وذلك عن طريق رصد بعض الهيئات الأممية من أجل تحقيق ذلك في مجال التحديث. إلا أن موضوع التنمية والتنمية الشاملة يبقى من المواضيع الصعبة التي تشترك فيها كل العوامل والفواعل بهدف التخلص من قبضة التخلف. وبهذا يصعب تحديد دينامية هذا الوازع الذي يقوم على

استرشاد الطرق وتباين المناهج التي بمقدورها تذليل العقبات التي تعترض مهام الرسالة التي تطمح التنمية إلى الاضطلاع بها.

ا. الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والتنمية البديلة: تحت شعار من أجل تنمية أخرى قامت جهود الصندوق الدولي للتنمية الزراعية FIDA حول البحث عن خيارات جديدة. أما Dag Hammarsk Joki فإنه قد حاول تبني شعار آخر أطلق عليه من "أجل تنمية بديلة". لكن الكل يكمن في اتجاه تنموي جديد ينطلق من التنمية من الأسفل بعيدا عن تصورات البرامج الحكومية وتدخلات الشركات متعددة الجنسيات. كما تأسس هذا الصندوق سنة 1977 بهدف القضاء على الجوع ومحاربة الفقر في المناطق التي بها دخول منخفضة حيث الخدمات تكاد تقل مقابل عدم أداء البنوك لدورها من حيث نسبة القروض نسبة وانخفاض الدخل من جهة، وقلة الحصول على قروض من أجل إنعاش الاقتصاد النامي من جهة أخرى. وبالتالي لا يمكن توسيع الرقعة الاقتصادية تحت عمل البنوك المحدود مثلا لأن القروض المقدمة من طرف هذا الصندوق الدولي لسنة 1977 إلى غاية 1999 بحوالي 7 مليارات دولار فقط مع منح 550 مشروع تقدر تكلفته بـ 19,3 مليار دولار لـ 115 دولة فقط. كما دعا هذا الصندوق بموازاة ذلك عن طريق العمل القاعدي تحت شعار "التنمية من الأسفل" بدعم من إدريس الجزائري والمتمثلة في المحاور التالية:

" - التأكيد على المشاريع الصغرى لتحقيق استقلال السكان من خلال الاعتماد على الموارد المحلية وعدم الاتكال على التكنولوجيا الأجنبية والموارد الخارجية.- تعديل أبنية المجتمع بغرض إدماج السكان الريفيين الفقراء في التنمية العامة.- ضرورة استعمال الوسائل الاقتصادية والاجتماعية في ذات الوقت، لأن الاعتماد على الوسائل التكنولوجية(وحتى التي تهدف إلى اختصار العملية التقنية) تعد غير كافية لترقية الأهالي. - المشاريع الكبرى مكلفة، فضلا عن كونها ذات عمر افتراضي قصير، وتتطلب صيانة مكلفة وينجر عنها ديون كبيرة للخارج. - ضرورة تقليص استيراد المنتجات الغذائية. - تطوير المنتجات المعيشية Vivrières التقليدية.

- ضرورة ترقية المرأة" [15].

ب. حول التنظيم الاستراتيجي للحاجات الأساسية للسكان (ما بعد القطاع الرسمي): لقد تبين بأن النمو الاقتصادي يكمن أصلا وأساسا من زاوية نظر الحكومات في إقبال الهيئات الدولية بإعطائها الأولوية على خلفية ثراء البعد الاجتماعي الذي يعتبر الجناح الواقي للتقارب بين القرار السياسي والمردودية الاقتصادية بالقضاء على هشاشة المظاهر الاجتماعية من جوع وفقر ومأوى غير لائق عن طريق العدالة وتوفير الخدمات خاصة في

المناطق النائية وبمحاذاة كبريات المدن. كما جاءت الدعوة مقارنة بما يليه هذا الواقع المزري الذي يتعين على التنمية القيام به في إطار التربية والتعليم وتحقيق فرص العمل. ولهذا يشكل القطاع غير الرسمي إحدى سمات التحول باعتبار أنه يعد بداية الخلاص بتغاضي الحكومات عن هذه الظاهرة الاجتماعية حتى يتسنى لها دفع عجلة الاقتصاد نحو الأمام، كونها طريقا سهلا للقطاع الرسمي، كما جاء في تقارير المنظمات الدولية لكن تحت رعاية الحكومات ووفق برامج تأطيرية كخطوة محددة وفق نتائج مضبوطة. لأن غياب الإطار القانوني والبعد الاقتصادي هما اللذان كانا من وراء هذه المظاهر التي تأخذ أبعادا غير منطقية في دائرة الاقتصاد الرسمي على خلفية أن الاقتصاد المزدوج لا يخدم الاقتصاد الرسمي رغم ما تم ربطه بحل مشكلة البطالة عن طريق التشغيل، ثم تهريب الأموال وتبييضها فيما هو مرتبط بحالة تدني الاقتصاد خاصة القطاع غير الرسمي: " باعتبار القطاع غير الرسمي ظاهرة "تنموية عفوية" تقوده وتوجهه غريزة البقاء والكسب، فهو يتمتع بكل المقومات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية، أي يتوفر على روح المؤسسة والاستقلالية ويتوفر هذا القطاع على أنشطة مفصولة (غير موصولةDéconnectées) ومتمركزة "[16] Autocentrées.

علما أن المنظمات الدولية التي رأت محاسن هذا القطاع غير الرسمي فهي تحاول الترويج لبضائعها في أسواق هي في حاجة ماسة إليها من جهة، لأنها تريد خلق شيء من المنافسة المحدودة مع الدول والحكومات على أراضيها حتى ينفلت المسار الاقتصادي من كل إطار رسمي ضامن للحقوق ويراعي المصالح الكبرى. وبالتالي تنفلت قبضة الدولة على الواجهة الاقتصادية فيما لا يضمن الاستقرار(الأنشطة السوداء) والمراقبة (الضرائب)، الأمر الذي يعوق تطور السياسة الاقتصادية مما هي عليه إلى ما ينبغي أن يكون.

مشكلات التنمية وآفاقها:

هنالك جملة من الاعتراضات التي تقف في وجه التنمية كونها صيرورة تاريخية تشترك فيها أطياف وأطراف المجتمع الواحد في وعي جاد وحساس لمعنى التحول الذي يتوقف بدوره على التغير الاجتماعي. لأنه لا يمكن للدولة في هذه الحالة بمفردها حمل مشروع دونما إشراك المجتمع عبر نوابه وممثليه. وبالتالي فإن المعادلة مزدوجة ومتشعبة في العمق باعتبارها تقوم على بناء الأطر وإعداد التخصصات من أجل النهوض بهذه العملية. هذه العملية تتطلب رؤى وجهودا ضارية يحددها العمل المشترك الجاد الذي يعزز عرى العلاقات بين الدولة والمجتمع عن طريق المؤسسات والمنابر والقنوات التي تجتمع في وعي ناضج تحاول بموجبه التخلص من الأزمات والمشكلات صوب إحداث إقلاعة واعدة. ومن بين هذه السلبيات التي

كثيرا ما تعترض التنمية السياسية: قضية الهوية والانتماء بحيث إن لكل فرد شخصيته ودوره الحضاري والتاريخي الذي بموجبه يؤكد على مدى صلاته بمجتمعه عن طريق المواطنة، إلا أن الأمر يمس في كثير من الحالات هذه الدولة أو تلك والمرتبطة على وجه التحديد بالعولمة والعولمة الثقافية في علاقات الأفراد وانتماء الجماعات للمجتمع والأمة. كما يتعدى حدود ذلك بما يتأثر ويؤثر بموجبه الفرد في وسطه الاجتماعي وبيئته الثقافية كأداة تساهم في بناء التنمية. فضلا عن مبدإ الشرعية باعتبار أنه مرتبط بالقدسية التي تميل إليها المرجعية السياسية في التأكيد على أصالتها وضمان السيادة.

علما أن للمشاركة السياسية أثرا فعالا في إعطاء الأولوية لغالبية المواطنين في كيفية إشراكهم في سلطة القرار عن طريق فتح فضاءات وقنوات تدرس مشكلاتهم وتحدد مصيرهم. ومما هو لافت للعيان أن مشكلة التغلغل أصبحت تقلص من دور الحكومة خاصة في مجال التسويق السياسي، Marketing politique أي عدم توصلها إلى كل الأقاليم والمناطق. ولهذا يعتبر طابع التوزيع العادل أحد مقومات التنمية بامتياز باعتباره يمس عوائدها وأعباءها بهدف تحقيق العدالة والمساواة لتفادي النقائص والعراقيل التي تعترض مهام الدولة وتعرقل مسار الأمة معا: وجود أزمة سياسية في تشكيلة الدولة على مدار أطوارها، أما الأمة فتبقى عاجزة عن مواكبة العصر بسبب عدم وضوح الرؤية والبناءات بحسب Binder.

ولعل أهم ما تعانيه الدول النامية هو مشكلة الديون التي أصبحت تطرح تحديا كبيرا لأمن واستقرار الدول المستدانة. لأنه لا مناص لها من تقديم الإعانة لها من قبل الدول الصناعية الكبرى لتخطي ذلك بهدف إدراجها في الاقتصاد العالمي خاصة الدول الإفريقية على وجه التحديد. ويتمثل ذلك ليس في فشل عجلة الاقتصاد الوطني فحسب، بل في دينامية الثقافة الاقتصادية المسيطرة على العامل والمؤسسة والإدارة والاستثمار والسوق وغيرها. لأن فشل الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية المواكبة لمستوى النمو وتداعيات التنمية المطلوبة ما زالا يطرحان بإلحاح حول مدى الإقلاعة المرتقبة أو التأخر عن تحقيق مستوى معين من الرقي والازدهار للمواطنين في الدول النامية :"فالديون الإفريقية المتراكمة على سبيل المثال، تعوق برامج الإصلاح في إفريقيا. وإن إفريقيا بحاجة إلى تنفيذ برامج إصلاح اقتصادي طويل المدى، وأصبح من واجب المجتمع الدولي أن يدرس مشكلة المديونية الإفريقية [17].

وعليه تشترط الدول الصناعية في هذا الخصوص ليس تطبيق سياسات اقتصادية تقشفية مقابل معالجة مشكلة الفقر لدى

بلدان العالم فحسب، بل ربطها بمصيرها إلى درجة يستحيل معها الخروج من المديونية نفسها على خلفية التطرق إلى كل من الموازنة والدخل ومستوى المعيشة للسكان... لأنه لا طائل من إطلاق العنان للنمو وحال المديونية يعوق مسار التنمية في الدول النامية. وبالتالي أن المساعدات التي دعت إليها هيئة الأمم المتحدة للدول النامية تقدر بضعف ما منحته الدول الصناعية والذي لا يتجاوز نصفها والمقدر بـ 6 ملايير دولار. كما جاء في مشروع نيبال بحجة معالجة المشكلات المطروحة على القارة الإفريقية في مجالات كتصريف المياه والصحة العامة ومقاومة الأمراض المعدية ومواجهة الديون الخارجية... خلال قمة الدول الصناعية الكبرى الثانية والمنعقدة في شهر مايو 2003 في إيفيان.

وإذا كانت مشكلات التنمية تعد تقنية بالمرة، إلا أنها بنيوية في العمق كذلك بحكم غياب الأطر المحللة والمعالجة لها على أرض الواقع برغبة تجاوزها على كامل المستويات. وبالتالي تعد كيفية الخروج من التخلف رهن تناسق الجهود وتوحيد الرؤى بحجة تخطي ما يعوق تحول المجتمعات وتألق دول العالم الثالث. لذا يتوجب على التنمية السياسية تحديد وجوهها بهدف تحليل الواقع السياسي الذي تنبثق منه والذي يخضع بدوره لأدوات وأجهزة تقوم بممارسة أنشطتها لأنها تفسر إلى حد ما وجودا وتفاعلا سياسيين. لكن كل ما في الأمر هو خضوع الوجود السياسي Agents of Political Development لمعايير وأنساق لا بد من توافرها من أجل تحقيق التغير السياسي من خلال ما تدعو إليه القيادات السياسية عن طريق الأحزاب والقادة العسكريين الذين أخذوا على عاتقهم رسالة التنمية وما حققته وما أخفقت فيه في آن.

خاتمة:

يعد موضوع التنمية عامة والتنمية السياسية خاصة من المواضيع المهمة والأساسية التي تراهن عليها الدول وتمارسها السياسات العمومية الحكومية وغير الحكومية بهدف التقريب من المواطن وجعله في خانة التحولات والرهنات التي يدخل العالم بموجبها شيء من التحدي الجديد بحكم تداخل العلاقات الدولية من جهة، وتراجع الدول فيما بينها بحكم تنافس السوق من جهة أخرى. كما يشكل التخلف والتقدم على حد سواء أحد قواسم هذا العالم بامتياز لأنه لم يعد البتة من ركائزه الأولى مثلما يجري عليه هذا الأخير. لأن تخلف التقدم وتقدم التخلف أصبحا أحد رهناته الكونية التي ما زال العالم عاجزا حولها خاصة دوله المصنعة بحكم التناقضات والمفارقات التي ما زالت تنتجها نظمه من حيث الثروة وتوزيعها وتقسيم العمل العالمي. لأن التنافس القائم أو الذي سيقوم سيكون حول قيادة

العالم بعدما نفذت المنظومة الأوربية من خلال الصراع الذي زكته تجاه الولايات المتحدة الأمريكية ضد الاتحاد السوفيتي من جهة، والصراع المؤجج في آسيا بين الصين والهند واليابان على القيادة العالمية، بعد دخول هذين العملاقين البارزين حالة من النفور غير المسبوقة من جهة أخرى.

وفي خضم هذه التحولات الصعبة والغالبة على مستقبل العالم والتنافس المفرط على قيادته، تبقى حظوظ العالم النامي صعبة للغاية بحكم صعوبة ظاهرة التخلف نفسها لا في السيطرة عليها فحسب، بل في تعويضها بالتقدم الذي يتبدى طريقا صعبا وشائكا من حيث وضع المواطن وعلاقاته بالثقافة والسياسة والاقتصاد... محل تحول إيجابي. ولا غرو أن التخلف يبقى ثقافة في حد ذاته لأنه لا يقوم بربطه بالآخر فقط، بل كونه وعيا يقوم بانتهاجه المواطن وتكرسه النخب وتصنعه المؤسسات من حيث النقلة والتوجهات والفلسفات التي أخذت على عاتقها لملمة الوعي من أجل التحرر والانعتاق إلى ما بعد الاستقلال والتشييد.

ومن هذا المنطلق تتحدد أهمية التنمية السياسية من خلال ما قطعته وما فشلت في تحقيقه وما يتوجب عليها القيام به من خلال ما تقوم به من برامج حكومية ومشروعات الدول باعتبار أنها مستوى عال من نضج للوعي والتآلف بين القلوب والتضامن بين الصفوف من أجل خدمة القضية الأم ألا وهي قضية المصير المشترك. ولهذا هنالك مسؤولية عظيمة جدا تضطلع بها النخب الحاكمة والمثقفة دون سواها في عملية تقويم الذات ما يكفل إقلاعة التقدم التي تتطلب جهودا في التصور والإقبال والاستمرارية. ورغم اختلاف الرؤى وتعدد التصورات

من مدرسة إلى أخرى، فان التنمية السياسية تبقى رهن كل مجتمع وثقافته ومكانة نخبه ورمز قوته أو ضعفه على حد سواء، لأن عامل القوة جد متغير في هذه الحالة، إلا أنه يقاس كذلك في إعداد العدة السياسية والبناء الفلسفي والتكامل البيداغوجي لعمل الحكومات من أجل تخطي الصعاب وتجاوز المشاق سواء كانت تقنية أم هيكلية أم فنية أم إدارية أم تنظيمية. لأن المجتمعات مهما كانت فهي تقاس بحسب ما تقطعه دولها وتراهن عليه حكوماتها من خلال التطور والرقي والتنمية. لأن الكل يكمن هنا، بل السر الغالب على ذكائها ورمز سيادتها كونها تنطلق من هذا السياق بهدف تحقيق سعادة الفرد في الأرض ومكانته في المجتمع والعالم.

المراجع:

1. د. سالم برقوق. التنمية الإنسانية: مقاربة معرفية. مجلة فكر ومجتمع. طاكسيج.كوم للدراسات والنشر والتوزيع. العددان الخامس والسادس / يوليو، أكتوبر2010. ص.111- 112

2. عمرو محي الدين التخلف والتنمية. بيروت: دار النهضة العربية. بدون تاريخ للطبعة. ص. 217

3. سمير حامد. إشكالية التنمية في الوطن العربي. الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع.2007. ص12

4. د. مهدي الحافظ. التنمية البشرية. تطور المفهوم ودلالته. مجلة العربي. العدد515. أكتوبر 2001. ص30

5. عامر لكبيسي. الفساد والعولمة: المكتب الجامعي الحديث.2005. ص 19-20

6. الدكتور نور الدين زمام. القوى السياسية والتنمية دراسة في سوسيولوجية العالم الثالث. الجزائر: دار الكتاب العربي. 2003. ص102

7. برهان غليون. رد على نقد: اغتيال العقل مشخصا. دراسات عربية.مجلة فكرية اقتصادية واجتماعية. العدد1. السنة الثالثة والعشرون. تشرين الثاني.1968.ص86

8. إسماعيل صبري عبد الله. التنمية الاقتصادية العربية: إطارها الدولي ومنحاها العربي في عبد الملك وآخرين في دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، بيروت: سلسلة كتب المستقبل العربي الكتاب الأول.1982 ص 54

9. دكتور السيد عبد الحليم الزيات. التنمية السياسية دراسة في علم الاجتماع السياسي البنية والأهداف ج2. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية. 2002. ص 58

10. Jüagen Habermas. Legitimation crisis. Beqcon Press. Boston.1973.p.46.

11. د. عبد العالي بلة. الدولة رؤية سوسيولوجية. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.2004.ص154

12. د. تقية محمد المهدي حسان. من أسرار نجاح التجربة اليابانية.

The Janpanese Experence: Secrets of Succes.

مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية 5- 2011. ص 144

13. د. تقية محمد المهدي حسان. نفس المرجع. ص145

14 ناديه رمسيس فرج. مدخل التشكيلات الاجتماعية لتوصيف النظم العربية. مجلة المستقبل العربي. العدد 91. 1991. ص 42 - 43

15. محمود عبد الفضيل. الفكر الاقتصادي العربي وقضايا التحرر والتنمية والوحدة. بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية.1982. ص.27

16. الدكتور. نورالدين زمام. نفس المرجع. ص ص143 - 144

17. الدكتور نور الدين زمام. نفس المرجع. ص 145

18. ضياء مجيد الموسوي. الحداثة والهيمنة الاقتصادية ومعوقات التنمية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية. 2004. ص 121